

مقدّمات

مجلة فطلية محكمة

الجزائر	حمزة الزاوي
لبنان	سهيل فرح
تونس	مصطفى الكيلاني
المغرب	عبد الجليل بن محمد الأزدي
مصر	غيفضان السيد علي
الجزائر	عبد الرحمان مزيان
الجزائر	أسعد الجنابي
مصر	صلاح قنصوة
فرنسا	دريس بلحسن

مراجعات وتيمات النص في الرواية الجزائرية المكتوبة بالفرنسية

أي مستقبل للكتابة الفلسفية في المدى العربي؟

نحن وراهن المواطننة والدولة والعولمة؟

الفلسفة والأدب: طلاق أم تكامل؟

القيم بين البرغماتيين والوضعيين المناطقة

الإيقاع الفناوي والخطاب الجسدي

المنطق غير التقليدي وأهمية تدريسه في أقسام الفلسفة

المنهج الفنونولوجي في علم النفس

بالفرنسية:

الجسد محجوز بالسياسة

يصدرها مخبر الفلسفة وتاريخها - جامعة وهران 2 - الجزائر

مقدمات

مجلة فصلية محكمة

العدد الثاني مارس 2017

باللغة العربية:

- 9 مرجعيات وتيمات النص في الرواية الجزائرية المكتوبة بالفرنسية
د. حمزة الزاوي
- 19 أي مستقبل للكتابة الفلسفية في المدى العربي؟
د. سهيل فرح
- 29 علي حرب ومغامرات النقد، من النقد إلى نقد النقد مقارنة نقدية.
د. عبد القادر بودومة
- 43 نحنُ وراهن المواطننة والدولة والعولمة؟
د. مصطفى الكيلاني
- 51 قراءة في كتاب: الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند بن خلدون لـ«عبد القادر جفلول»
د. أحمد براهيم
- 57 الفلسفة والأدب: طلاق أم تكامل؟
د. عبد الجليل بن محمد الأزدي
- 67 نظرية التأويل في الفكر الإسلامي
د. نور الدين باب العياط
- 79 القيم بين البرغماتيين والوضعيين المناطقية وليم جيمس والفريد آير نموذجاً
د. غيضان السيد علي
- 91 الإيقاع الفناوي والخطاب الجسدي
د. عبد الرحمان مزبان
- 95 المنطق غير التقليدي وأهمية تدريسه في أقسام الفلسفة
د. أسعد الجنابي
- 101 المنهج الفنونولوجي في علم النفس سارتر نموذجاً
د. صلاح قنصوة
- 111 نقد النموذج المعرفي الغربي عند عبد الوهاب المسيري
عبد المالك لحسن

باللغة الفرنسية:

- 13 Le corps saisi par la politique
DRISS BELLAHCÈNE

نحن وراهن المواطنة والدولة والعولمة؟

د. مصطفى الكيلاني - كاتب وروائي / تونس

Abstract:

To well understand the subject of the citizenship in our states in the epoch of globalization needs to stop at each of these concepts individually separated before taking their relationship and their meaning as a whole concept, but, does the notion of person means the present era can reach the level of the independent citizen or it's legal after decades national liberation and the building of the national state? Does our society allow to the citizen to be independent? and how can we define a modern city? does the constitutions we made really is for the citizen and citizenship or it's just a bet on a backward mind which accepts the tyranny of the state and justified the delay of all the update project until nowadays, or the reasons goes back to the Islamic Arabic state's heavy tyrannical heritage synchronizing that backward mind until now days? and how did the globalization or the liberalism control held the economic and cultural joints, in our existence now?

Key words: citizenship, person, independent, state, independence, social life.

بدءاً

يستدعي البحث في الصلة القائمة بين نحن والراهن والمواطنة والدولة والعولمة التوقف عند مختلف هذه المصطلحات- المفاهيم مُفكّكة قبل النظر في ارتباطها بمجموع الأسئلة التي هي في صميم هذا المشغل البحثي.

ولكن، هل تبلور مفهوم الفرد في راهن وجودنا كي يبلغ مرتبة المواطن الحر أم هو مشروع لا غير بعد عقود من التحرر الوطني وبناء الدولة الوطنية؟ وهل يسمح مجتمعنا/مجتمعاتنا بأن يكون للمواطن منا وجود حر؟ وكيف نعي المدينة الحديثة؟ وهل الدساتير التي وضعناها إلى اليوم تنتصر حقاً للمواطن والمواطنة أم هي فعل مراهنة على ذهن عام مُتخلف جوّز استبداد الدولة وبرر إرجاء كلّ مشاريع التحديث إلى اليوم أم تعود أسباب التعطيل إلى إرث الدولة العربية والإسلامية الاستبداديّ الثقيل تزامنا وتلازماً مع ذلك الذهن العام المتخلف حدّ الآن؟ وكيف عقّدت العولمة أو هيمنة الليبرالية الجديدة على مفاصل الاقتصادات والثقافات الوطنية هذه المسائل وغيرها في راهن الوجود (وجودنا)؟

إنّ الراهن ابتداءً هو واقعنا المُحدّد بالمواطنة الممكنة والمستحيلة، المُعطّلة والمُرجّاة، المنشودة بوغينا الخاص والمفروضة علينا بحكم الانتماء إلى العالم المُعوّلّم اليوم. فكيف للمواطنة، مُواطنتنا، إذن، أن تُعرّف ابتداءً بسؤال نحن في علاقته بالآخر-الآخرين؟

1- سؤال النحن.

ما النحن مقارنةً بغيره من الضمائر؟

يطمئن الكثير مِنَّا إلى اعتبار الـ «نحن» مجرد ضمير في سلسلة مجموع الضمائر ومرادفاً في الاستخدام السياسي والفكري العام للذات الجمعية القومية بمنظور الجغرافيا الواحدة أو الثقافة المشتركة، وإن اختلفت البلدان العربية والإسلامية وأقيمت الحدود بينها. إلا أننا من الذين يذهبون مُذهباً آخر لتعريف النحن، وهو شبيه بما تحدّد لدى جاك دريدا (Jacques Derrida) عند انتهاجه سبيل التطريس (Palimpseste) في كتابته على كتابة سوليرس (Philippe Sollers) ضمن كتابه «التفريق» أو «الفرز»⁽¹⁾ (Ladissémination) إذ النحن هو من الضمائر الملتبسة مقارنةً مع ضمائر أخرى مُحدّدة ظهوراً، مُعيّنة فعلاً ووجوداً، كالأنا والأنت والهو والأنتم...، بما تعنيه الإشارة الواضحة أو الخفية لدى هذه الضمائر من موقع اختلافاً مع الـ «نحن» الذي هو مجال لتحرك الأشخاص، وهو إلى ذلك إشارة ناشئة لحضور غير مُحدّد بموقع. ذلك ما يقضي استحالة عدّه وحده. فهذا الـ «نحن» يحقق ذاته بذاته، كأن يختفي ويعود ليظهر من غير أن ينكشف تمامًا لموجوديته غير المُحدّدة بثابت نهائيّ.

لذا فهو، بناءً على السابق، من الضمائر المستعصية، بل الأكثر استعصاء لكونه يُحدّد الضمائر الأخرى ولا يتحدّد بها في الأثناء، كالحاجة إلى صفة له تبعاً لسياق التلفّظ (énonciation)، كالقول: نحن المغاربة، نحن العرب، نحن المسلمين، نحن الأفارقة، نحن المتوسطيين، نحن البشر أجمعين...

2- سؤال المُواطنة.

فيم تُحدّد مُواطنتنا استناداً إلى هذا الـ «نحن» المتعدّد المتحرك المتغيّر تبعاً لاختلاف سياقات التلفّظ؟ أليست المُواطنة، في الماهية الدالة عليها، مواطنات تابعة بالضرورة لبراديجمات زمنية وجغرافية وثقافية مُختلفة؟

إنّ مُواطن هي تعريب لـ Citoyen بالفرنسية، ومنه تُشتقّ المُواطنة (Citoyenneté). إلا أنّ المُواطن في العربية من الوطن، والمُواطنة في الفرنسية من المدينة (Cité)، والمُشترك الدلاليّ القائم بينهما هو المحلّ، السكن، الإقامة².

فيختصر الوطن، باعتباره دلالة مرجعية، المُواطنة بصفتيها المدنية والسياسية حدّ الالتباس المفهومي لدينا في حين يتضمّن لفظ citoyenneté ما هو مختلف مفهومًا عن الوطن (patrie) والأمة (nation) بالفاعلية المحلية التي لا تتناقض مفهومها ووظيفتها مع الانتماء الأشمل للوطن والأمة.

فالمُواطنة، إذن، قياساً على المعنى الجوهريّ المائل في citoyenneté تعني مُجمل الحقوق والواجبات التي بما يكون الفرد مُواطناً مُتساوياً مع غيره من الأفراد في الحقوق والواجبات ضمن المجموعة الوطنية الواحدة.

لذا تتعيّن المُواطنة وتحدّد ابتداءً بما هو محليّ (مكان الإقامة) في تموقعه داخل الجهة فالوطن

فالمجال الأوسع، «الاتحاد الأوروبي» اليوم، على سبيل المثال لا الحصر.

وإذا المواطنة (مواطنتنا)، تُحدّ بما هو مُتعدّد ابتداءً تبعاً لموروث أوطان وحدود ذات هويّات سياسية مختلفة مُعترف بها دولياً، كالمواطن التونسي والمواطن الجزائري والمواطن المغربي...

فإذا تجاوزنا حدود بلد أو مجتمع واحد تغيّر موضوع بحثنا من المواطنة إلى الهوية الثقافية (نحن المغاربة، العرب، المسلمين...). إلا أنّ اتّحاداً مغاربياً أو عربياً في المنظور المستقبلي سيغيّر مفهوم المواطنة بأن يتّسع مجالها من حدود البلد الواحد إلى الإقليم أو الأمة أو القارة، كالذي أشرنا إليه بخصوص الاتحاد الأوروبي آنفاً.

ثمّ أليست المواطنة مواطنات أيضاً، إن خضنا في مُعرفاتها عبر الأزمنة، كالتعريف الأرسطي القديم المقترن مفهومًا بالمواطن يحكم ويحكم، ثمّ بمعنى الفرد ضمن كيان الدولة الجمهوريّة بمجموع الحقوق والواجبات، وبإمكان التحوّل من مجتمع إلى آخر، كالبلدان الغربيّة المنفتحة على المهاجرين من بلدان وثقافات مختلفة، كان نُشير إلى مفهوم المواطنة تحديداً في كلّ من أوروبا والولايات المتّحدة الأمريكيّة وكندا، ومثل سائر المواطنات في العالم المَعوّم اليوم بعد أن تغيّرت منظومة الحقوق والواجبات، كما كانت عليه في عقود سابقة، إلى تأقلم عامّ مع حياة الاستهلاك الجديدة وأحكام اقتصاد السوق العالميّة.

3- سؤال الدولة.

عن أيّ دولة نتحدّث اليوم؟ عن الدولة القديمة الموروثة، وهي الحاضرة بصفة واعية أو لا واعية في ذهننا العامّ والخاصّ، دولة الراعي والرعيّة، دولة الحاكم المُستبدّ بوهم السيادة الأبديّة الذي لا يُزاح إلاّ بالدم (القتل) أو الموت الطبيعيّ ليُورث حكمه لأبنائه الدمويّين أو مجازاً لأبنائه وأحفاده من أتباعه، ومن خاصّة القوم قبل عامّتهم؟ وهل هي دولة العصبيّة، عشيرة أو طائفة دينيّة في مغالبة العشائر والطوائف الأخرى أم الدولة الحديثة المَعنيّة بضمان حقوق المُواطن والاحتكام إليها عند تطبيق المساواة في أداء الواجبات؟

أليست الدولة، شأن المُواطنة التي هي مشروع منقوص أو مفقود إلى اليوم في حياتنا المدنيّة والسياسيّة، هي الحاكمة داخل مُجتمع لم يعتد بعد على المدنيّة سوى ظاهر الاجتماع، كالوارد في «كتاب العبر...» لعبد الرحمن بن خلدون.³

فالاتّحاد الذي ذكره ابن خلدون في سياق حديثه عن الملك والدولة بخصوصيّة المنطقة المغربيّة في ارتباطها بالمجال العربيّ والإسلاميّ يذكر واجبات التعاون والالتزام ليغيّب مفهوم الحقّ في الأثناء، إذ الملك، شأن الدولة، هو اشتراط أساسيّ مرجعيّ لطاعة الرعيّة للراعي تبعاً لنظام حكم قديم موروث ظلّ كافة العرب والمسلمين أوفياء لمفاهيمه وقيمه إلى اليوم رغم مختلف مظاهر التحديث، كوضع الدساتير والتنصيب داخلها قولاً على الحرّيّة والديموقراطيّة وحقوق الإنسان.

وقد يتّسع مجال المساءلة في الدولة ويعمق بالكليانيّة (Totalitarisme) المعلنّة أو الخفيّة، فهل بإمكان الدولة، أيّ دولة، أن تتحرّر تماماً من صفتها القهرية؟ وهل بالإمكان الاستغناء عن الدولة؟ وهل

الدولة التي تنتصر للمواطنة الحرة وحقوق الفرد قادرة على ضمان هذه الحرية والحقوق باستمرار؟
لقد تبين لحنه أرندت (Hannah Arendt) تنكّر الدولة الحديثة لمبادئها منذ الحرب العالمية الأولى وتدميرها لأهم مقومات الحضارة الأوروبية⁴ لتنشأ الإمبريالية وتشهد الدولة بداية وهنها وتراجع نفوذها وعجزها عن حماية الأقليات القومية مع تنكّرها لـ «بيان حقوق الإنسان»، كما ظهر في القرن الثامن عشر؟

ألم تبدأ الدولة الحديثة الغربية التنكّر لهذه الحقوق منذ احتلال البلدان واستعباد الشعوب خلال القرن التاسع عشر؟ وكيف أسفر تاريخ هذه الدولة عن نقيض الحضارة، عن البربرية باستباحة البلدان وتجويز القتل والدمار؟⁵ وكيف تردّدت دولنا الوطنية منذ نشأتها إلى اليوم بين نموذج الدولة الغربية وبين ماضي الاستبداد كي تظلّ مشاريع الفرد والمواطنة والحرية والديموقراطية مُرجاة غير قابلة للتحقيق للموروث السياسي الثقيل من تأثير جذري في اشتغال الذهن الفردي والجمعي (ذهننا) على حدّ سواء؟ وكيف تراجع نفوذ الدولة عامة بعد سيادة أحكام العولمة (mondialisation) والاقتصاد الليبرالي الجديد؟ أو ما الذي تبقى من نفوذ فعلي للدولة الما- بعد وطنية؟ وما تأثير ذلك في المواطنة المتحققة لدى المجتمعات الغربية وغيرها من المجتمعات في البلدان الناهضة والمتقدمة، وفي المواطنة (مواطنتنا) التي لا تزال مشروعًا، كما أسلفنا؟

4- سؤال العولمة.

المواطنة والحرية والديموقراطية هي آخر اهتمامات دُعاة العولمة، بل إنّ هؤلاء يقفون من الديموقراطية، على وجه الخصوص، موقفًا براغماتيًا هو أقرب إلى اللا- مُبالاة، طُبقت أو لم تُطبق، إذ يُراد بالمواطنة الاستهلاك تحديدًا، والحرية هي ممارسة حق الاختيار داخل فيض عارم من السلع المادية واللا- مادية مع انتفاء هذا الحق نتيجة الصفة الاضطرارية للاستهلاك، على أن لا تتعارض المواطنة في المُجمل مع القصد الاستهلاكي الرأسمالي وسياسة ترويج السلع، إذ كلّ شيء خاضع لأحكام التسليع بما في ذلك الكائن الفرد الذي استحال من اسم إلى رقم داخل منظومة الاستهلاك الكوني كي يخضع لحركة اصطفاف عام بتوجيه من مختلف وسائل الإعلام وتكنولوجياته العصرية المتطورة.

وتعود بدايات مجتمع العولمة، حسب بنيامين. ب. باربر (Benjamin B. BARBER) إلى سبعينات القرن الماضي عند التحوّل من الدولة إلى الدولة ما بعد الوطنية بهيمنة أحكام السوق العالمية التي ذكرنا وتراجع وظيفة الدول واقتصاداتها الوطنية وتحرير رؤوس الأموال (1974) وظهور الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات وإزالة الحدود أمام تدفق السلع ضمن اشتغال السوق العالمية لتختلّ بذلك التوازنات الاجتماعية وتتفاقم البطالة ويزيد عدد الفقراء في العالم رغم ظاهر الرخاء الاستهلاكي.⁶

وإذا العولمة ثقافة استهلاكية مقابل مختلف الثقافات والهويات الوطنية، تحرص على إنشاء البديل المجتمعي عن العشائر والشعوب، عن الرعايا والمواطنين، وذلك بـ «توليد جنس جديد من البشر»، على حدّ عبارة باربر، من رجال ونساء هم المستهلكون الأوفياء تبعًا لثقافة جديدة شمولية تسعى إلى تهميش

كُلّ معارضيها و مُنافسيها الديموقراطيين الحاملين بمُجتمع مدني عالمي يترُكَب من مُواطنين أحرار ينتمون إلى ثقافات مُتعدّدة متنوّعة.⁷

فكيف للمُواطنة، مواطنتنا الممكنة، اليوم أن تتحقّق في مجتمعات تقليديّة إن بحثنا في الذهن العام السائد، وفي زمن تراجع نفوذ الدول الوطنيّة عامّة في العالم، ودولنا الوطنيّة منها على وجه الخصوص؟ ومن يضمن حقوق المواطن في الحياة الكريمة والشغل والتعليم والصحة وكافة الحقوق الأخرى المدنيّة والسياسيّة ويُساوي بين جميع الأفراد في أداء الواجبات؟ وهل الدول (دولنا) اليوم قادرة على الاضطلاع بهذه المهمّة التي لا يمكن للمواطنة أن تكون إلّا بها؟

5- إمكان المواطنة (مُواطنتنا) الحرّة اليوم بين وهن الدولة الوطنيّة واستبداد العوْمة.

يتحدّد المُعقّد الأوّل أمام تحقيق المُواطنة الحرّة بالاستبداد: الاستبداد القديم بشتّى أُلوانه ووسائله تجسيداً لعلاقة الرّاعي برعيّته عبر قرون، والاستبداد أثناء الحقبة الاستعماريّة، والاستبداد المُبرّر بضرورات إنشاء الدولة الوطنيّة وإرجاء العمل بالديموقراطية للنهوض بالاقتصاد وتوفير الغذاء والصحة والتعليم والشغل للجميع، واستبداد الليبراليّة الجديدة المتوحّشة باسم العوْمة اليوم ليشهد الكائن بها أعنف حالات تآزمه الكينونيّ أمام كثرة الاحتياجات الاستهلاكيّة والعجز عن تلبية جُلّها أو كُلّها لدى عموم الفقراء والعاطلين عن العمل في العالم. وما الانتفاضات الشعبيّة في ما أُطلق عليه «الربيع العربي» عند بداياتها الأولى وقبل الركوب عليها وتوجيهها تبعاً للمقاصد الليبراليّة الجديدة وتدخّل مؤسساتها الاستخباراتيّة ومُساعدتها للرجوع بها إلى نظام العوْمة، إلّا تعبير انتفاضيّ عفويّ عن واقع الكائن المُستَلَب المتأزّم أفراداً وجماعات، مُواطنين ناقصين وشعوباً مُستعبدة، مثلما هي نتاج تناقضات نظام اقتصاديّ مُعولم يُحرّض على الاستهلاك في اتّجاهٍ ولا يُتيح للجميع إمكان تحصيله.

فالمُواطنة اليوم، إذن، تختلف مفهوماً عن المُواطنة بالأمس، إذ لم تعد تُحدّد فحسب كالسالف بالعلاقة بين الفرد والدولة والهويّة الثقافيّة،⁸ إذ تغيّرت الوقائع التي أنتجت المُواطنة المُقترنة وجوداً بالدولة الجمهوريّة، كما هو الشأن في فرنسا منذ القرن الثامن عشر على وجه الخصوص، ولم يعد مجال المُواطنة مُقتصرًا على المجال الوطنيّ بعد إزالة الحدود الاقتصاديّة بين البلدان وانفتاحها الكامل على بعضها البعض بوسائل الاتّصال الجديدة.

وإذا المُواطنة الجديدة مفهوم ثقافيّ بين شعوب وأمم لها لغات وثقافات مختلفة مفروض عليها أن تتعايش. فكما تغيّر مفهوم المُواطنة من المعنى الأرسطيّ القديم الذي انحصر في مدلول السلطة بالاشتراك في صفة الحاكم أو المحكوم ثمّ اتّسع قليلاً بأداء آخر للتشارك عند إضفاء الصفة المدنيّة على الوجه السياسيّ بعد قيام الثورة الفرنسيّة فقد اتّسع مدلولها في زمن العوْمة، إذ لم تعد هويّة، بل «فارقاً بين الهويّات»، شأن اختلاف الأفراد داخل المجموعة الوطنيّة الواحدة في السابق وضرورة المساواة في الحقوق والواجبات بينهم تسهر الدولة على ضمانها، ممّا يستلزم سلطة كونيّة تُساوي بين سائر الأفراد والشعوب والأمم بعد أن تحوّلت المُواطنة من المجتمع أو البلد الواحد إلى العالم بأسره.⁹

لذا فنحن اليوم أمام نوعين رئيسين من المواطنة:

أ- مواطنة موروثية بعضها ديناميكي مُتحقق في عدد من البلدان الغربية، كفرنسا على سبيل المثال لا الحصر، وبعضها الآخر سكوني ظل مشروعا للتحقيق لِمُدّة عقود، كمواطنتنا المنشودة المُعطلة لانحباس أفق الفرد والفردية. وهذه المواطنة، سواء كانت ديناميكية أو سُكونية، هي مُحدّدة برُقعة جغرافية، أي وطن وشعب ومجتمع وهوية ثقافية.

ب- مواطنة جديدة بدأ ظهورها في بلدان عُرِفَتْ بتنوّع سُكّانها الإثني، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، واكتسح وجودها عدداً كبيراً من البلدان الأوروبية، مواطنة تتأسس على مُشترك الحياة السياسية والمدنية ولا تشترط لها أولوية الهوية الثقافية، فتُعتبر المرجع الأول لِتبلور مفهوم المواطنة الحادثة في زمن العولمة، كأن تتقابل وتختلف كُلٌّ من «القومية المدنية» والقومية الإثنية في «الكيك» بكندا للتعدّد الثقافي داخل المجتمع الكيكي، بل إنّ المواطنة بهذا البلد تبدو جدّ مُستعصية.¹⁰

فالانتقال من القومية الإثنية إلى القومية المدنية في الكييك، شأن سائر القوميات المدنية بالولايات المتحدة الأمريكية وعدد من البلدان الأوروبية هو في صميم هذه المواطنة الجديدة التي تُغلب الصفة المدنية والسياسية على الصفة الثقافية (الإثنية)، وذلك ما يتلاءم ومفهوم المواطن الجديد في زمن العولمة، سليل أو وريث المواطن في زمن الدولة الجمهورية.

إلا أنّ هذا المواطن الجديد مُهدّد هو الآخر بالاستلاب، بفقدان الحقوق المدنية والسياسية، بالاستبعاد تبعاً لأحكام استهلاك السوق الكونية، كما أسلفنا.

وقد ساعد وهنّ الدولة الوطنية، كما أسلفنا، على تدهورها، إذ لم يُعدّ له اليوم من سبيل عدا الاستقواء بمُؤسّسات المجتمع المدني وجمعياته والاستعانة بما تبقى من نفوذ الدولة الوطنية، وحتى الدولة ما بعد الوطنية.

6- مواطنتنا والآخر/ الآخرين؟

إنّ قارب مفهوم المواطنة لدينا في الأساس والمرجع النوع الذي يضع الهوية الثقافية في المقام الأول ليتحدّد بها الانتماء إلى المدينة، وإلى المجتمع عموماً فإنّ التعدّد داخل المجموعة الوطنية الواحدة هو حقيقة وجود، ويظهر ذلك على وجه الخصوص في البلدان العربية والإسلامية التي ورثت التعدّد القومي والإثني لِمُدّة قرون كي ينضاف إليه اليوم الانفتاح المفروض عليها وكافة بلدان العالم وشعوبه وأُممه عملاً بشروط المواطنة الكونية الجديدة التي يتحدّد مجالها بالعالم.

فكيف للمواطنة (مواطنتنا) أن تتبلور وجوداً في زمن استفحلت به الصراعات الطائفية والقومية؟ وكيف البناء راهنا ومستقبلاً على مبدأ التفضيل الخاطئ بين جنس وآخر أو بين عربيّ وعربيّ أو بين مسلم ومسلم في إسناد صفة المواطنة، كما هو جارٍ به العمل تعسفاً في جُلّ بلدان الخليج العربيّ؟ وهل يقبل مفهوم المواطنة اجتزاء الحقوق بمنح بعضها وإرجاء بعضها الآخر عند التفريق المتعمّد بين الحقوق المادية والمعنوية، بين المدنية والسياسية؟

فالمواطنة، كما أسلفنا، هي منظومة حقوق وواجبات متكاملة، وتشمل كامل الأفراد داخل المجتمع، إن حددناها بالبلد الواحد، فلا تفضيل بين الأغلبية والأقليات القومية، ولا تمييز بين الأفراد على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو إيديولوجي. فكيف لمن هم في صراع دموي اليوم بسبب الاختلافات المشار إليها أن يؤسسوا لمواطنة جديدة حرة؟ وكيف يمكن لهم الانفتاح على الآخر/ الآخرين داخل مجتمع البلد الواحد أو في مجال كوني؟

إن المواطنة، في المحصل، هي ثقافة وقيمة أخلاقية في الأساس والمرجع، تُحرّض على المحبة بدلاً عن الكراهية وتسعى إلى التعايش السلمي بالاحترام المتبادل بين سائر الذوات الفردية داخل المنظومة المجتمعية الواحدة.

7- من قبيل الخاتمة: عودٌ على بدء.

ولأن المواطنة ثقافة وقيمة أخلاقية في ذات الحين، كما أوضحنا، فكيف لشعوب لا تزال إلى اليوم تفتقر، بنسب عالية، إلى أدنى درجات التعلم لاستفحال الأمية فيها أن يدرك أفرادها الحقوق والواجبات ويسعوا إلى المواطنة الحرة؟ وكيف لمن اعتاد على التمييز العنصري والديني والطائفي والإيديولوجي ورفض الآخر فيه ومن حواليه في المجالين الوطني والكوني أن يسعى إلى إقرار حق الجميع في هذه المواطنة الحرة؟ وهل إنشاء الدساتير والقوانين الجديدة كاف لضمان الانتقال من وضع «الرعية» إلى وضع «المواطن»، ومن الهوية المتحركة المنفتحة على الآخرين المستثيرة بمختلف ثقافتهم وتجاربيهم في الوجود؟ كيف للنخب، نُخبنا، أن تضطلع بدور ريادي اليوم في التخفيف من وطأة أخطار الأمية المُستفحلة لدى شعوبنا وتدني الوعي الثقافي وانتشار الأفكار المتخلفة بتنوير العقول والتأسيس لثقافة الحرية والديمقراطية التي لا تتحدد بالانتخابات فحسب، بل تُجاوزها إلى الفعل التشاركي اليومي في المجالات المحلية قبل الجهوية والوطنية، كي ننقل بها من زمن «ديموقراطية الواجهات» الطرفية إلى الديموقراطية التشاركية تجسيدا فعليًا لوظيفة المواطن ومعنى المواطنة، بمدلول المكان، أي المحل داخل الوطن الأشمل وتفاعلاً تواصلياً مع العالم، والزمان، الآن تحديداً، هذا الراهن الذي لا يسمح لنا، كالسابق، بالتضليل والمماطلة والإرجاء.

الإحالات

1. JACQUES DERRIDA, "La dissémination", France : Editions du Seuil, 1972.
2. الوطن: المنزل نُقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحلّه (...) وطن بالمكان وأوطن وأقام (...) وأوطنه اتّخذّه وطنًا (...) ووطنه على الأمر أضرّ فعله معه...» ابن منظور، «لسان العرب»، القاهرة: دار المعارف، المجلد السادس، 4868 - «Cité dans l'antiquité et au moyen âge, communauté politique autonome constituée par une ville et ses environs. Droit de cité : droit et privilèges accordés aux membres d'une cité...» Le grand dictionnaire encyclopédique de la langue française, France : Auzou, 2001, p 211.- Partie : pays ou région où l'on a vu le jour, où l'on vit/ Nation/ Fig. Terre d'élection', Ibid, p. 783.
3. وبيانه أن البناء واختطاط المنازل إنما هي منازع الحضارة التي يدعو إليها الترف والدعة، كما قدّمناه. وذلك»

متأخّر عن البداوة ومنازعتها. وأيضًا فالمدن والأمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير، وهي موضوع للعموم لا الخصوص، فتحتاج إلى الاجتماع الأبدي وكثرة التعاؤن. وليست من الأمور الضرورية للناس التي تعمّ بها البلوى، حتّى يكون نزوعهم إليها اضطرارًا، بل لا بُدّ من إكراههم على ذلك وسوقهم إليه مُضطهدين بعضا الملك أو مُرغّبين في الثواب والأجر الذي يفي بكثرته إلا الملك والدولة. فلا بُدّ في تمصير الأمصار واختطاط المدن من الدولة والملك». عبد الرحمن بن خلدون، «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر»، المجلد الثاني، الباب الرابع من الكتاب الأول، لبنان: دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، 1982، ص 609.

4. HANNAH ARENDT, "Les origines du totalitarisme, l'impérialisme", France: Fayard, 1982, p. 240.
 5. "Le danger est qu'une civilisation globale coordonnée à l'échelle universelle se mette un jour à reproduire des barbares nés de son propre sein à force d'avoir imposé à des millions de gens des conditions de vie qui, en dépit des apparences, sont les conditions de vie de sauvages", Ibid, p. 292.
 6. BARBER. BENJAMIN, B. "Vers une société universelle de consommateurs", culture M' World contre démocratie", in "Mondialisation, citoyenneté et multiculturalisme", Sous la direction de Mikaël Elbaz et Denise Helly, France: l'Harmattan, les Presses de l'université Laval, 2000, p. 224.
 7. من أبحاث ندوة جمعت باحثين أمريكيين وكنديين وفرنسيين، عُقدت يومي 28 و 29 مارس 1998 بمتحف الفنون الجميلة بمونريال. السابق، ص 211.
 8. RONCIERE JACQUES, "Citoyenneté, culture et politique", in "Mondialisation, citoyenneté et multiculturalisme", p. 55.
 9. RONCIERE, JACQUES. op. cit., p. 63.
 10. DIANE LAMOUREUX, "Citoyenneté, nationalité, culture", in "Mondialisation, citoyenneté et multiculturalisme", p. 111.
- ذكرت الباحثة التفريق في جواز السفر الكندي بين المواطنة والجنسية، كأن يرد في الصفحة الأولى: «مواطن كندي»، وفي الثانية: «جنسية كندية».

"...La citoyenneté dans un tel contexte, n'est plus simplement un lien d'ordre politico-juridique mais le mode de vivre ensemble des sociétés modernes en ce qu'elle articule l'appartenance, la participation et la solidarité sociale ce qui dans d'autres types de société, a plutôt été le fait de la culture", Ibid, p. 113114-.